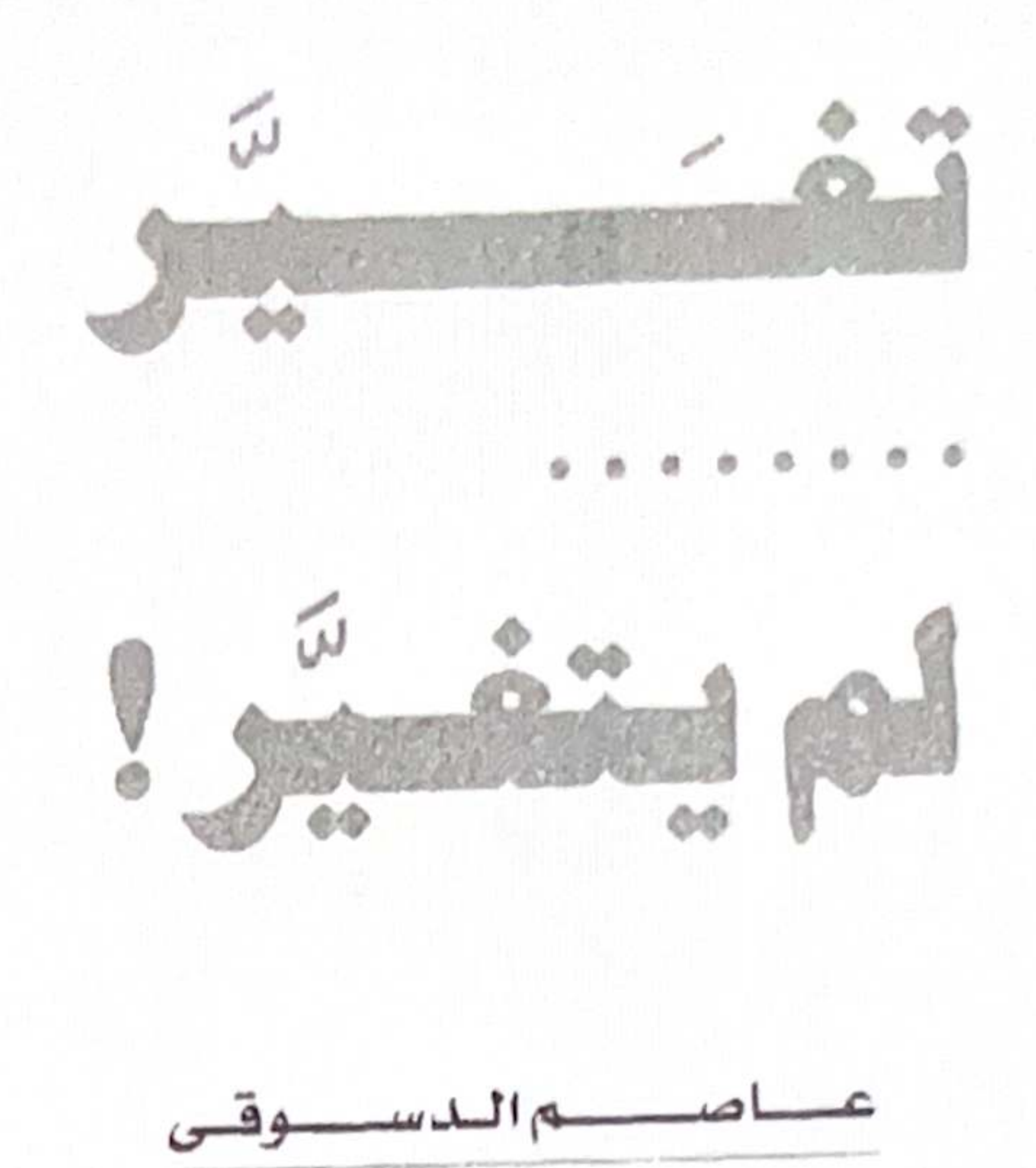


عـــاصـــم الدســـوقى

مـــقـــدمـــة

فى ٩ سبتمبر الحالى تمر الذكرى الحادية والخمسون لإصدار قانون الإصلاح الزراعى الذى كان أحد «المشروعات القومية» لثورة يوليو ١٩٥٢. وقد ترك القانون بصماته المؤثرة على المجتمع المصرى بصفة عامة وعلى مجتمعه الريفى بشكل أخص.

عاصم الدسوقى برصد التغيرات التى حدثت، بينما يلقى عز الدين كامل نظرة تاريخية على الإصلاح الزراعى فى المجتمع المصرى.

وجهات نظر

■■ يعتبر قانون الإصلاح الزراعى الذى أصدرته ثورة يولية فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ بعد أقل من شهر ونصف من قيامها أخطر الإجراءات التى قلبت الأوضاع فى الريف المصرى وغيرت كثيرا من علاقاته الاجتماعية وجعلت للفلاحين قيمة اجتماعية وإنسانية لم يشعروا بها طوال قرون عديدة. وهم أولئك المستأجرون وعمال الزراعة وصغار صغار الملاك الذين يعرفون بالفلاحين اصطلاحاً وهم من ارتبطت حياتهم ومصيرهم بفلاحة الأرض وليس غيرهم من كبار الملاك الذين خلعت عليهم صفة الفلاح لمجرد أنهم يعيشون بالقرية. فهؤلاء الكبار كانوا يمثلون صفوة اجتماعية ليس فقط فى القرية وإنما فى المدينة حيث عالم السياسة الذى شاركوا فيه ودنيا التجارة والصناعة التى اقتحموا مجالاتها وما صاحب ذلك من سعى دءوب للوصول إلى مقاعد السلطة التشريعية لحماية المصالح، وإدارات السلطة التنفيذية للسهر على تطبيق التشريعات وصيانتها من العبث.

ولكن.. هل نجح قانون الإصلاح الزراعى والتشريعات ذات الصلة التى تلته فى إحداث التغيير المستهدف فى المجتمع الريفى؟ الاعتقاد الغالب أن تلك القوانين لم تنجح تماما فى القضاء على التقاليد الاجتماعية القديمة فى يوم وليلة، وهى تقاليد جعلت من الكبار قوة مهيمنة على مقدرات مجتمع الريف. ومن هنا فقد سيطر أغنياء الفلاحين على توجيه سياسات الجمعية الزراعية بالتنسيق مع المشرف الزراعى فى القرية. ثم نجح هؤلاء فى عام ١٩٦٩ فى أن يرفعوا حد الملكية الصغيرة المؤهلة لعضوية الجمعية إلى عشرة فدادين بدلا من خمسة، فانتقلت أغلبية إدارة الجمعية إلى شرائح من الملاك أقرب إلى أغنياء الفلاحين منهم إلى صغارهم، وأصبح فى قبضتهم الاتحاد العام للجمعيات الزراعية الذى تشكل فى العام نفسه ليكون بمثابة السلطة العليا للجمعيات.



وعلى هذا لم يتمكن صغار الفلاحين من أن يكونوا مؤثرين فى مجريات الشئون الزراعية من خلال مجلس إدارة الجمعية ذلك أن أغنياء الفلاحين سيطروا على جميع الوحدات الإنتاجية والإدارية فى القرية، ليس فقط فى صورتها القديمة التقليدية المتمثلة فى وظيفة العمدة وشيخ البلد، بل فى السيطرة أيضا على مجلس القرية وعلى الوحدات الأساسية للتنظيمات السياسية من الاتحاد القومى إلى الاتحاد الاشتراكى، إذ بلغت نسبتهم فى تلك التنظيمات ٧٠٪. وقد تمكنوا من تحقيق هذه السيطرة عندما نجحوا فى تمييع مصطلح «الفلاح» عند وضع ميثاق العمل الوطنى فى ١٩٦٢ حين تم تعريف الفلاح بأنه الذى يملك خمسة وعشرين فدانا فأقل مما جعل عضوية الهيئات التشريعية والسياسية تقتصر على هؤلاء الأغنياء. وتم إقصاء صغار الملاك الذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية والذين قصدهم الإصلاح الزراعى، فبدا الأمر وكأن الذى يملك أكثر يعلم أكثر.

وقد استطاع هؤلاء الأغنياء أن يحولوا كل إجراءات الإصلاح الزراعى لمنفعتهم الخاصة بدلا من أن تكون لمنفعة صغار الفلاحين، فمثلا كانت شروط الاشتراك فى مشروع الحكومة للتأمين على الماشية أن يمتلك الفلاح خمسة رءوس ماشية على الأقل ليكون من حقه الحصول على ٢٥٠ كيلوجراما من الكسب بأسعار مدعمة. وأن يكون مالكا لأكثر من خمسة عشر فدانا إذا أراد الحصول على التقاوى المنتقاة المدعمة. وكان هذا معناه أن الفلاح الصغير إذا أراد الحصول على تقاوى منتقاة فعليه أن يشتريها من المالك الأكبر حجما وبأسعار السوق السوداء، وكذا الحال إذا ما احتاج إلى كمية إضافية من الكسب علفا لماشيته. وهكذا تكرر بشكل آخر أسلوب التسليف الزراعى الذى كان قائما عند تأسيس بنك التسليف الزراعى عام ١٩٣١ حين لم تكن القروض قصيرة الأجل تقدم لصغار الحائزين لخدمة المحصول إلا بعد موافقة مالك الأرض أصلا، على حين كان البنك يقدم مثل هذه القروض لكبار الملاك وتجار الصادرات. ومن هنا كان صغار الملاك والمستأجرون يضطرون إلى الاقتراض من المرابين بفوائد عالية.

ولم تستطع الحكومة ضبط أجر عمال الزراعة عند ثمانية عشر قرشا كما حدده القانون بسبب قانون العرض والطلب فقد ظل خلال الخمسينيات فى حدود ١١ قرشا يوميا أصبح ١٢ قرشا فى ١٩٦١ ثم بلغ ١٨ قرشا فى منتصف الستينيات. وربما يرجع هذا إلى استيعاب مشروع السد العالى وكذا مشروعات استصلاح الأراضى للعمالة الريفية ومن ثم قلة العمالة المعروضة عن الطلب.

كما لم تستطع لجان تشغيل عمال التراحيل (الأنفار) التى تشكلت فى ١٩٦٢ إلغاء دور المقاولين نظرا لطبيعة علاقات التبعية التى نسجوها حول الأنفار كما يتضح لاحقا، الأمر الذى جعل جمال عبد الناصر يقول فى خطابه (٢٦ مارس ١٩٦٤) إن «أمامنا مشكلة ثلاثة ملايين من العمال الزراعيين فى الريف ليس هناك ضمان للأجر المنتظم المستقر الذى يحمى يومهم، وليس هناك قدر من التأمين الاجتماعى يحمى مستقبلهم ولا تصلهم حتى الآن إلا أقل الخدمات». وأكثر من هذا فإن لجان نقابات عمال الزراعة التى كونتها وزارة العمل (٤٢٠٠ لجنة نقابية) خضعت لمقاولى الأنفار ولم تضم إلا ١٥٠ ألف عامل زراعة من أصل ثلاثة ملايين. وقد نبهت حوادث كمشيش فى ١٩٦٥ إلى سيطرة هؤلاء المقاولين والملاك الكبار على نقابات عمال الزراعة ومن ثم بدأ تطهيرها من سيطرتهم. وقد قدرت النقابة العامة لعمال الزراعة والتراحيل عدد اللجان التى جرى فيها التطهير بأربعمائة لجنة كان يقودها مقاولو الأنفار.

كما هيمن أغنياء الريف (أعلى شرائح الملاك) على العمل السياسى فى القرية واجتهدوا كثيرا للحيلولة دون مشاركة الفلاحين فى الإفادة من الثمرات الحقيقية المستهدفة للإصلاح الزراعى. وكان هؤلاء الأغنياء موضع نقد من الأعمال الروائية التى تناولت حياة صغار الفلاحين وأنفار التراحيل والأجرية مثل قصة يوسف إدريس «الحرام»، ورواية عبد الرحمن الشرقاوى «الأرض»، وروايتا يوسف القعيد «أخبار عزبة المنيسى» و«الحرب فى بر مصر».



ورغم الجوانب السلبية التى رافقت تطبيق الإصلاح الزراعى فى مصر بسبب قوة التقاليد وبسبب خربى الذمة من رجال الإدارة فى قرى الريف لإبقاء الأوضاع على ما كانت عليه وكان شيئا لم يكن على نحو ما رأينا، إلا أنه لا يمكن إنكار أن ثمة تحولات حدثت فى المجتمع الريفى بفعل الإصلاح الزراعى الذى أقال الفلاحين من عثرتهم التاريخية فى المقام الأول، وجعل لهم كيانا ملحوظا. غير أن كثيرا من الكتاب لم يلتفتوا كثيرا إلى هذه الظاهرة وانشغلوا بتقييم الإصلاح الزراعى فى ضوء نظريات التحول الاجتماعى ونظريات الاستغلال الاقتصادى الأمثل، فذكر البعض أن تفتيت المساحات الكبيرة إلى مساحات صغيرة بتوزيعها على صغار الفلاحين بواقع خمسة فدادين فأقل أدى إلى عدم إمكانية استخدام الميكنة فى الزراعة، وكأن جميع أصحاب هذه المساحات الكبيرة قبل ١٩٥٢ كانوا يستخدمون

فى خمسين عاما

الزراعة الآلية وهذا أمر غير صحيح، فكثير من كبار الملاك كانوا يؤجرون أراضيهم فى قطع صغيرة مختلفة المساحة لمستأجرين صغار.

ويمتد النقد إلى ملامح أخرى حين يقول البعض من باب التهوين إن الإصلاح اعترف بالعلاقات الإنتاجية السابقة فى الزراعة مع تعديل بعضها لصالح المستأجر، وانه ليس إجراء اشتراكيا لأن توزيع أراض على صغار الفلاحين ليس هدفا تسعى إليه الاشتراكية بقدر ما تسعى لتحقيق التمليك الجماعى للمنتجين الزراعيين.

ومن الملاحظ أن نقد تجربة الإصلاح الزراعى فى مصر جاء من ثلاثة مصادر أساسية يختلف كل منها عن الآخر وإن التقت جميعها على النيل من جملة سياسات عبد الناصر: الأول جاء من المستشرقين الأجانب فى معرض التقليل من شأن الدور الاجتماعى لثورة يوليو. والثانى من المدرسة الماركسية التى تتخذ من التغيير الأساسى لعلاقات الإنتاج معيارا للنظر، وهؤلاء غفلوا عن أن القانون صدر تحت اسم «الإصلاح الزراعى» وليس «الثورة الزراعية»، ومن تنظيم سياسى لم يكن يملك نظرية اجتماعية ثورية، ويعتمد فى إجراءاته التشريعية والتنفيذية على نخبة سياسية لم تتعلم إلا الاقتصاد الحر سواء فى جامعات مصر أو أوروبا. ثم كان عليها أن تنفذ سياسة اشتراكية دون أن يكونوا مؤهلين لها. والمصدر الثالث للنقد تشكل بعد رحيل عبد الناصر ويتمثل فى المثقفين من أبناء بعض كبار الملاك الذين خضعوا للإصلاح الزراعى ومن سايرهم من أبناء الطبقة الوسطى الصغيرة الذين وضعوا أقلامهم فى خدمة أبناء النظام القديم فى ظاهرة من الانخلاع الطبقى تستحق التأمل والدراسة راحوا يجندون أقلامهم فى حملة ضارية لشطب هذه الصفحة من تاريخ مصر.

يحدث هذا النقد منذ سبعينيات القرن الماضى وبعد رحيل عبد الناصر ولايزال قائما دون أن يلتفت هؤلاء وأولئك إلى ما حل بالريف بعد أن توقفت سياسات الإصلاح الزراعى وتخلت الدولة عن دورها الاجتماعى. فالحاصل أنه مع زوال دور الدولة والتخطيط الزراعى وترك أمر الزراعة لحرية المزارعين، اقبل المزارع على زراعة المحاصيل التى لا تكلفه مستلزمات كثيرة. كما توقفت الدورة الزراعية الثلاثية، وتوقف التوريد الإجبارى للمحاصيل وأصبح اختياريا مما نتج عنه فوضى فى الإنتاج وعدم توازن بين العرض والطلب مثلما حدث من قبل بعد القضاء على نظام الاحتكار الذى أقامه محمد على حيث حدث نقص فى بعض المحاصيل وتكدس فى أخرى وخاصة فى القطن مما نتج عنه عجز فى التسويق ووقوع المزارعين فى الديون، الأمر الذى دفع الحكومة للتدخل واشترت المحصول من المزارعين ووضعته فى خزائنها إلى أن تتيسر الأمور. والنتيجة النهائية لحرية الإنتاج والتسويق أن محصول القمح فى مصر الآن لا يغطى إلا ٣٠٪ من حاجة السوق المحلية والباقى يتم استيراده فى ضوء اعتبارات سياسية.

وكانت باكورة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى قطاع الزراعة

تغيَّر لم يتغيَّر



إنشاء بنك القرية تابعا لمؤسسة الائتمان الزراعي ابتداء من ١٩٧٧ انتقلت إليه مهام نشاط الجمعية التعاونية الزراعية ولكن في إطار علاقات رأسمالية. فلم يعد للجمعية تأثير يذكر في مسار الإنتاج الزراعي ونموه وتوفير حاجات الزراع من مستلزمات الإنتاج. ثم إن بنك القرية طبق في معاملاته المالية نظام البنوك الاستثمارية مما أوجد صعوبة في تعامل صغار الزراع معه فضلا عن تعامله في مجالات استثمارية غير تقليدية بعيدة عن متطلبات الحائز الصغير وإن أراد الإفادة منها فإنها ترهقه ماديا. وقد بلغ معدل الفائدة على القروض الزراعية التي يقدمها البنك من ١٣-١٥٪ عام ١٩٨٩ إلى ٢٠.٣٪ عام ١٩٩٢، وعلى القروض الاستثمارية ١٨-٢١٪ حسب مدى القرض.



واعتبارا من عام ١٩٨٧ ألغى الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعي نهائيا فارتفع سعر طن سماد اليوريا من ١٥٩ جنيها إلى ٥٠٥ جنيهات عام ١٩٩٢ وطن النشادر من ٥٨ جنيها إلى ٣٠١ جنيه، وطن السوبر فوسفات من ٧٥ جنيها إلى ٤٠٠ جنيه وبالتالي أخذت أسعار المحاصيل في الارتفاع تدريجيا مما كان له أثر على ارتفاع سائر المنتجات والخدمات وبدأت دائرة التضخم في الاتساع. كما أدى تعديل العلاقة الإيجارية بالقانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٢ الذي طبق اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٧ إلى ارتفاع إيجار الفدان إلى ٢٢ مثلاً للضريبة السارية خلافا لقانون الإصلاح الزراعي الذي حددها بسبعة أمثال الضريبة كما سبقت الإشارة فضلا عن إقدام بعض الملاك على طرد المستأجرين مما أدى إلى وقوع معارك دامية بين المطرودين وطارديهم. وارتفعت من جديد نسبة الأسر المعدمة في الريف فوصلت إلى ٣٣٪ في منتصف السبعينيات وكانت ٢٨٪ عام ١٩٦٥.

وتكشف دراسة ميدانية حديثة أجراها مركز البحوث الاقتصادية الزراعية ١٩٩١-١٩٩٢ شملت سبعمائة مزارع وثلاثمائة عامل زراعي في خمس محافظات عن تدهور الدخول الحقيقية لمعظم المواسم الزراعية عام ١٩٩٢، وعن انخفاض أيام العمل الزراعية للمشتغلين من المعدمين مقارنة بما كان عليه الحال عام ١٩٨٧، وانخفاض أجورهم الحقيقية بمعدل يتراوح بين ٥٠-٦٠٪ في ضوء التغيرات المختلفة خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٣.

وفي مؤتمر استراتيجية الزراعة المصرية المنعقد في التسعينيات طرحت بعض الآثار الاقتصادية-الاجتماعية الناجمة عن تطبيق الدولة لسياسة التكيف الهيكلي وهو الاسم الحركي لسياسة تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي باسم تحرير الزراعة. ومن بين هذه الآثار زيادة حدة تركز الملكية الزراعية، وزيادة أعداد صغار الفلاحين والفقراء الذين سيحل بهم الخراب وهم يمثلون ٩٣٪ من جملة الحائزين، وستكون الوطأة أشد فيما يتعلق بحائزي أقل من فدان ويمثلون ٣٩٪ من جملة الحائزين بسبب ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة (إيجار وضرائب وموارد) مما سوف يجردهم من حيازتهم ويدفع بهم إلى سوق العمل أجراء، وقد يعود مرابي القرية ممولا للإنتاج ومشتريا له بشروطه.



كل هذه التحولات والتراجعات دفعت صغار الفلاحين إلى البحث عن مصادر تقيم أودهم فلم يكن أمامهم سوى العمل في سوق دول النفط العربية التي تصادف استقلال معظمها حديثا مع مطلع السبعينيات من القرن العشرين وبدأت فيها حركة تنمية شاملة احتاجت إلى أيد عاملة مدربة فكانت العمالة المصرية. على أن العمل في الخارج لم يحل مشكلات الإنتاج الريفي بل زادها تعقيدا ذلك أن العامل الزراعي (الأجير) بعد أن تراكمت في يده بعض الأموال أراد أن يشتري أرضا زراعية يرد بها اعتباره في قريته فحدث ارتفاع في أثمان الأرض نظرا لزيادة الطلب، وأراد أن يبني بيتا بالطوب الأحمر والأسمنت المسلح فلم يجد إلا الأرض الزراعية يبني عليها فانكمشت مساحة الأرض الزراعية. وكل ما هنالك أنه عاد إلى بلاده محملا ببعض الأجهزة الكهربائية الحديثة، وبكثير من قيم المجتمع الذي كان يعمل فيه وهي قيم مغايرة لمجتمعه الأصلي مما أوجد في النهاية مشكلة اجتماعية أخلاقية وتلك قصة أخرى.■

أرقام

■■ تجمع كل الدراسات التي تناولت المسألة الزراعية في مصر قبل عام ١٩٥٢ على حقيقة واحدة ألا وهي التركز الشديد في الملكية الزراعية. ففي عام ١٩٥٢ عشية الإصلاح الزراعي كان المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان أقل من ٠.١٪ من إجمالي عدد ملاك الأراضي الزراعية ويملكون ٣٠٪ من إجمالي مساحة الأرض الزراعية في مصر، على حين بلغت نسبة الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ٩٤.٣٪ بنسبة ٣٥٪ من إجمالي المساحة. أما نسبة الـ ٣٥٪ الباقية من مساحة الأرض الزراعية فتتوزع بين الملكيات أقل من ٢٠٠ فدان إلى أكثر من خمسة أفدنة وتبلغ نسبتهم ٥.٦٪.

أما الأسر المعدمة في الريف فقد بلغت نسبتها ٤٤٪ في عام ١٩٥٠ من إجمالي عدد الأسر الريفية حسب مقارنة الإحصاءات المتوفرة، وهي نسبة كانت في ازدياد ففي عام ١٩٢٩ كانت نسبتهم ٢٤٪ ارتفعت إلى ٣٨٪ في عام ١٩٣٩، وكانت أحد أسباب الفقر شروط الإيجار التي كان المالك يفرضها دون مراعاة لأية ظروف بيئية طبيعية قد تضر بالزراعة. فقد كان الإيجار الفعلي للفدان في الغالب الأعم خمسة وعشرين جنيها، وفي بعض الجهات بلغ ستين جنيها. وكانت وزارة الأوقاف تؤجر أراضيها في الوجه البحري بمتوسط ثلاثين جنيها لكبار الملاك الذين يؤجرونه بدورهم لصغار الفلاحين من الباطن، وتؤجره الوزارة لصغار المزارعين بثمانية وثلاثين جنيها ونصف. وفي الوجه القبلي بلغ إيجار الوزارة ستة وأربعين جنيها بسبب زيادة الطلب على العرض. وفي الوقت نفسه كان الدخل الصافي للفدان يتأرجح حول عشرين جنيها، أي أن المستأجر كان عليه أن يدفع خمسة جنيهات كحد أدنى عن كل فدان فوق الإيراد الفعلي للوفاء بقيمة الإيجار (يخسرها في الواقع). وبالتالي لا يتبقى له ما يصرفه على احتياجاته الخاصة وعلى العمليات الزراعية نفسها مما أوقعه باستمرار في دائرة الديون المستديمة. فإذا عرفنا أن لجان ضرائب الأطيان قدرت إيجار الفدان في عام ١٩٤٨ بثمانية عشر جنيها وكان إيجاره الفعلي كما رأينا من ٢٥-٦٠ جنيها أدركنا مدى الخسارة الدائمة التي كان الفلاح المستأجر يتعرض لها دوما.

وبسبب ارتفاع قيمة الإيجار على ذلك النحو كان الملاك يفضلون تأجير أراضيهم بدلا من زراعتها على الذمة نظرا للعائد المالي المضمون وفق شروط الإيجار التي تعفي المالك من تحمل نتائج الكوارث الطبيعية التي تتلف المحصول، بل كثيرا ما كان المالك يطرد المستأجر من الأرض إما بدافع التنكيل بالفلاح، وإما طمعا في إيجار أعلى بالاتفاق مع آخر. ومن هنا بلغت نسبة الأراضي المؤجرة في عام ١٩٥٢ عشية الإصلاح ٦٠.٥٪ والأرض المزروعة على الذمة ٣٩.٥٪.

أما النوع الثاني من طرق استغلال الأرض فكان يتمثل في المزارعة التي تعرف أيضا بالمشاركة، وهي علاقة قديمة وأكثر تخلفا من علاقة الإيجار لأنها متروكة للعرف والفلاح المستأجر هو الطرف الأضعف في هذه العلاقة. وبمقتضاها يقدم المستأجر قوة عمله مقابل رأس المال وتمويل العملية الزراعية من جانب المالك. ولم تكن للمزارعة حدود معينة في التعامل ففي زراعة القطن يحصل المالك على معظمه خاصة إذا كان سعره مرتفعا، وفي القمح يحصل على نصف المحصول، ويترك الذرة والبرسيم للمستأجر. وكانت هذه العلاقة سببا لمشكلات كثيرة بين الطرفين كانت مطروحة دوما على الرأي العام في صحافة هذه الفترة.



أما عمال الزراعة (الأجرية) فقد خضعوا لسوق العرض والطلب بشكل متعسف حيث كانت يوميتهم لا تزيد على سبعة قروش بحال من الأحوال وليست متوفرة يوميا وإنما حسب مواسم العمل الزراعي. والشريحة الأسوأ من هؤلاء الأجرية هم عمال التراحيل (الأنفار) الذين وقعوا في قبضة المقاولين. وكان نفر الترحيلة عادة يعمل حوالي سبعة أشهر في السنة في المتوسط على فترتين، واحدة مدتها ثلاثة أشهر، والثانية أربعة أشهر، وباقي السنة يكون في بطالة.

ثم صدر القانون الأول للإصلاح الزراعي في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ (رقم ١٧٨) الذي جعل الحد الأقصى للملكية الزراعية ٢٠٠ فدان للفرد ومائة أخرى للأولاد وتوزيع ما يزيد على هذا الحجم على صغار المستأجرين وصغار الملاك

.. وقـــوانـــين

لأقل من خمسة فدادين. وقد حددت المادة التاسعة من القانون شرائح الفلاحين الذين يستفيدون من الأرض الزائدة، فكانت الأولوية عند التوزيع لمن يزرع الأرض فعلا سواء بالإيجار أو بالمزارعة، يليه الذى أسرته أكثر أفرادا بالنسبة للأسر فى القرية، ثم لمن هو أقل مالا من أهل القرية، ثم أخيرا لغير أهل القرية.

ومن الواضح أن هذه المادة لم تضع فى الحسبان عمال الزراعة الذين لا يستأجرون أرضا ويعيشون على العمل المأجور كما سبقت الإشارة مما أدى فى النهاية إلى زيادة عددهم تدريجيا، وكان من المتصور أن يقل إذا ما امتدت مظلة الإصلاح لتشملهم. ويبدو أن تحديد شرائح المستفيدين طبقا للمادة التاسعة جاء مراعاة لتقاليد الخبرة الزراعية وللحياة فى مجتمع الريف التى لا تسمح بنزول «غريب» فى الأرض. فإذا كان هناك من يقوم بالزراعة فعلا فى الأرض الخاضعة سواء بالإيجار أو المزارعة فيكون من حقه أن يصبح مالكا لها، وهو أمر قريب إلى حد ما من حق الشفعة للجار عند بيع الأرض. ومن ناحية أخرى فإن الذى يباشر الأرض فى الزراعة بنفسه يعد أكثر خبرة من عامل الزراعة الذى يؤدى عملية معينة يتركها إلى غيرها فى أرض أخرى وهكذا.

أما تحديد مساحة الأرض التى توزع على المنتفع وأسرته بحيث تصل إلى خمسة أفدنة حداً أقصى ولا تقل عن فدانين. فقد تم على أساس أن ما تحتاجه الأسرة الريفية المكونة من سبعة أفراد (متوسط الأسرة فى الريف عموما) كحد أدنى لمواجهة متطلبات المعيشة ١١٦ جنيها فى العام بأسعار ١٩٥٢، وأن إيراد خمسة فدادين فى الظروف العادية آنذاك يبلغ ١٢٠ جنيها سنويا. وإذن فإن الأسرة العادية فى الريف (٧-٨ أفراد) تحتاج إلى خمسة أفدنة لتعيش على إيرادها.

وهكذا وخلال الفترة من عام ١٩٥٣-١٩٧٠ التى طبقت فيها قوانين الإصلاح الزراعى تم توزيع حوالى ١٢,٥٪ من الأراضى على حوالى ٣٤٢ ألف أسرة تضم حوالى ١,٧ مليون فرد بنسبة ٩٪ من سكان الريف. وهذه الأراضى خاصة بالعائلة الملكية وبكبار الملاك فوق السقف المحدد مصريين وأجانب، وكذا أراض تابعة لشركات وبنوك، وأراضى طرح البحر. وهناك من يقلل من شأن هذا التوزيع بأسلوب غير مباشر على أساس أن ٩٪ نسبة قليلة، وأن نسبة من يملكون أقل من فدان نسبة كبيرة بلغت ٧٠٪ وتمتلك فقط ١٤٪ من إجمالى الأرض. لكن هؤلاء لا يفرقون بين فلسفة الإصلاح وبين التغيير الجذرى، ولا يرون فى الكوب إلا النصف الفارغ.. فهل كان الأفضل أن يبقى الحال على ما كان عليه؟!.

والثابت من كل هذا أن نصيب صغار الملاك من الأرض زاد بنسبة ملحوظة من ٣٥٪ عشية الإصلاح الزراعى إلى ٥٧,١٪ عام ١٩٦٥، كما زادت ملكيات شريحة الملاك من ٢٠ - ٥٠ فدانا إلى ٣٣٪ من الأرض فى عام ١٩٦٥ بتأثير قوانين الإصلاح الزراعى التى سمحت للملاك الكبار ببيع المساحات الزائدة عن السقف المحدد بدلا من خضوعها للاستيلاء، فأقبلت على الشراء عناصر هذه الشريحة وكان ذلك بإمكانها بفضل ما توفر لديها من تراكمات مالية. أما شريحة من يملكون أكثر من خمسة فدادين إلى أقل من ٢٠ فدانا فقد ظلت ثابتة لأن المطروح من الأرض للبيع كان فى مساحات أكبر من قدرتهم المالية، فضلا عن قاعدة «الجار أولى بالشفعة» التى لا تسمح للغريب بنزول الأرض (تعرف فى الريف بركوب الأرض)، وهى تقاليد صارمة ما تزال قائمة وتحول دون حرية المالك فى بيع أرضه لغير مستأجرها حتى فى ظل قانون «تحرير» العلاقة بين المالك والمستأجر الذى صدر فى ١٩٩٢ وطبق اعتبارا من أكتوبر ١٩٩٧.

ورغم النقد الشديد الذى يوجه لمبدأ إعطاء المالك حرية التصرف فى الأرض الزائدة تفاديا لخضوعها للاستيلاء، إلا أن جوهر قانون الإصلاح الزراعى فى هذا الشأن جاء متسقا مع التكوين الاجتماعى للضباط الأحرار جعلهم يأخذون بالإصلاح وليس بالطفرة، الأمر الذى غاب عن النقاد. فالضباط الأحرار لم يلجأوا للعنف وكان بإمكانهم وقد امتلكوا السلطة أن يستولوا على الأرض الزائدة عما تحدد أو على كل الأرض وإعادة توزيعها. لكن العنف لم يكن طريقهم حتى ولو اضطروا إليه، وكل القصد كما صرح جمال عبد الناصر أكثر من مرة أن الهدف تجريد كبار الملاك من سلاح قوتهم الاقتصادية والسياسية وإنهاء سيطرتهم على آلة الحكم والإدارة، وليس تصفية حياتهم. وهكذا تم التصرف فى الأرض الزائدة فى إطار آلية العرض والطلب.



ورغم أن المادة الرابعة من القانون الأول تسمح للملاك ببيع المساحة الزائدة على الحد الأقصى فى قطع صغيرة لا تزيد كل منها على خمسة فدادين ولا تقل عن فدانين تمشيا مع نص المادة التاسعة الخاصة بالتوزيع، إلا أن قدرة الكبار على الالتفاف حول القانون وتفريغه من مضمونه بإتمام بيع صورى لصغار الفلاحين الذين تحت إمرتهم وسلطتهم. جعل الحكومة توقف العمل بهذه المادة اعتبارا من أكتوبر ١٩٥٣ ووضعت يدها على المساحات الزائدة.

كما حدد قانون الإصلاح إيجار الفدان بسبعة أمثال الضريبة (أى واحداً وعشرين جنيها على أساس أن ضريبة الفدان ثلاثة جنيهات آنذاك) مما كان له أثره على صغار المستأجرين خاصة، إذ تمكنوا من الانتفاع الحقيقى بجزء من ناتج قوة عملهم ينفقونه على احتياجاتهم الاجتماعية وكان يذهب إلى جيب المالك. فقد توفرت لكل منهم أربعة جنيهات عن الفدان الواحد كحد أدنى إذا ما كان الإيجار خمسة وعشرين جنيها، وحوالى أربعين جنيها كحد أقصى إذا ما كان الإيجار ستين جنيها، وهو مبلغ لم يكن ضئيلا إذا أدركنا أن المستأجر كان يدفع ضعفه وفاء للإيجار العالى أو يصبح دينا عليه للسنة التالية كما رأينا.

ومما يؤكد أن تحديد الإيجار بهذا الشكل جاء فى صالح المستأجر بدرجة ملحوظة أن نسبة كبيرة من الملاك عادوا إلى زراعة أرضهم بأنفسهم (على الذمة) بدلا من



تاجيرها معتمدين فى زراعتها على العمل المأجور فزادت نسبة الأراضى المزروعة على الذمة من ٣٩.٥٪ عام ١٩٥٢ إلى ٤٩٪ عام ١٩٦٢.

كذلك فإن القانون ضمن للمستأجر عدم الطرد من الأرض التى يزرعها طالما أنه يدفع الإيجار، وضمن له أيضا مدة إيجار لا تقل عن ثلاث سنوات كحد أدنى تمشيا مع الدورة الزراعية حيث يستطيع أن يعوض خسارته فى محصول بمكسب من محصول آخر حسب مقتضى الحال. والحق أن النص على عدم طرد المستأجرين من الأرض أدى إلى استقرار الفلاح فضلا عن شعوره بالأمان. وقد تزامن معه قرار آخر بمنع الفصل التعسفى للعمال من المصانع فكان ذلك بداية سياسة حماية الطبقة العاملة بجناحيها الزراعى والصناعى.

كذلك حدد القانون أسلوب المزارعة (المشاركة) ولم يتركها للأعراف فتقرر أن يقدم المالك رأس المال الثابت (الأرض والمبانى) ونصف ثمن البذور والمخصبات الكيماوية ومصاريف الرى ومقاومة الآفات وتكاليف الحصاد وضريبة الأرض، ويقدم المزارع (المشارك) قوة عمله ونصف تكاليف الزراعة فضلا عن صيانة قنوات الرى والمصارف، ويقتسم الطرفان المحصول مناصفة.

أما عمال الزراعة (الأجرية) الذين لم يشملهم توزيع الأرض تطبيقا للمادة التاسعة من القانون كما سبقت الإشارة فقد اهتم القانون بهم عندما اشترط أن يكون الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى فى اليوم ١٨ قرشا.



على أن قانون الإصلاح الزراعى لم يترك الفلاح الجديد تحت سيطرة المالك القديم الكبير فى إدارة أحوال الزراعة. وفى هذا الخصوص بدأت تجربة جديدة بإنشاء جمعيات تعاونية زراعية فيما عرف بقرى الإصلاح الزراعى، وتضم هذه الجمعيات المنتفعين بالإصلاح وتحددت مهمتها فى تقديم الخدمات ومستلزمات الزراعة فضلا عن تسويق الحاصلات الرئيسية. وفى عام ١٩٥٢ تكونت ١٧٢٧ جمعية أخذت فى الازدياد حتى بلغت ٥٠١٣ جمعية فى عام ١٩٧٠ تضم ١.٣ مليون عضو. وهذا التسويق التعاونى الإجبارى لم يؤثر على دخل الفلاح المزارع، وكل ما هنالك أن الدولة حلت محل الوسطاء السابقين فى التمويل وأوقفت تلاعبهم بسوق البيع والشراء من حيث رفع الأسعار أو خفضها رغم ما شاب هذه العملية من تجاوزات بفعل خربى الذمة من موظفى الجمعيات أساءت إلى القانون فى نهاية الأمر. وحتى لا يسيطر كبار الملاك الخاضعون للإصلاح الزراعى (أغنياء الفلاحين فى بعض الأدبيات) على مجالس إدارة تلك الجمعيات تقرر فى ١٩٦١ ثم فى ١٩٦٣ أن يكون أربعة أخماس أعضاء مجلس الإدارة ممن يملكون خمسة فدادين فأقل (صغار الفلاحين). كما اهتمت الحكومة فى عام ١٩٦٠ بأحوال عمال التراحيل (الأنفار) فتدخلت لمنع تشغيلهم عن طريق المقاولين وكونت لجانا حكومية عام ١٩٦٢ تقوم بمهمة التشغيل.

وقد ترافق مع قانون الإصلاح الزراعى العمل على تنمية الريف تنمية شاملة اجتماعيا واقتصاديا حتى لا يكون منتجا فقط للمادة الخام. وقد جاء ذلك مع التحولات الاقتصادية الكبرى فى مطلع الستينيات وصدور قانون الحكم المحلى فى ١٩٦٠ الذى نص على نشر الصناعات الريفية، واستغلال الخامات المتوفرة فى القرى، وإجراء الدراسات التى تتطلبها تلك الصناعات.

وفى ذلك الشأن قام المجلس الدائم للتنمية الاقتصادية بدور واضح فى مواجهة العمالة المعطلة فى الريف وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمى. وفى ١٩٥٤ بدأ تنفيذ إنشاء الوحدات المجمعة كل وحدة منها تخدم خمسة عشر ألف نسمة، واتبعت وزارة الشئون الاجتماعية نظاما لا مركزيا لتأدية الخدمات على المستوى المحلى. ومع الانتهاء من بناء السد العالى فى ١٩٦٥ بدأت مشروعات استصلاح الأراضى، وشعر الفلاح بشكل عام بالاستقرار لأن السد العالى قضى على إمكانية تهديد المحصول الزراعى بالبوار سواء فى حالة الفيضان العالى أو فى حالة انخفاضه. ففى ١٩٧٢وفى سنوات أخرى تالية جاء الفيضان منخفضا ولو لم يكن السد قائما لخسرت الزراعة المصرية ثلث محصول القطن والأرز على الأقل. وبفعل مياه السد العالى زادت مساحة الأراضى المنزرعة حوالى مليونى فدان. وحدث تغير ملحوظ فى خريطة المحاصيل الزراعية فزادت مساحة المحاصيل النقدية والتجارية مثل الخضروات والفواكه والأعشاب والزهور وغيرها وتراجعت المحاصيل التقليدية.



وبفعل سياسة الإصلاح الزراعى انتعشت حالة صغار الملاك (خمسة فدادين فأقل) وأصبحوا أكثر قدرة ووعيا بمصالحهم حتى لقد أخذوا يطالبون بإلغاء أسلوب المزارعة، وبتوسيع الخدمات التعاونية، وبوضع حد لسيطرة الأغنياء على مقدرات الحياة فى القرية، وتحمسوا لفكرة الملكية التعاونية كوسيلة لتنظيم الإنتاج وزيادة استخدام الآلات فى الوقت الذى كان كبار الملاك يحاربون فيه فكرة التسويق التعاونى ويعملون على إفشالها.

وامتدت الخدمات التثقيفية إلى الفلاحين حيث تأسست مراكز الثقافة العمالية ابتداء من عام ١٩٦١ فى مدن الأقاليم، وتم تنظيم دورات تثقيفية لهم وللعمال عن تاريخ مصر ونضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية والاستغلال والاستعمار. وكان لهذا كله أثره فى تنمية الوعى بالمصالح مما ظهر جليا فى الحركة السياسية الشعبية منذ السبعينيات.

كما انتعشت الشرائح الأعلى من صغار الملاك (شريحة ٥-٢٠ فدانًا) وتمتعت بوضع معيشى أفضل حيث ساعدتهم المساحة الواسعة نسبيا على زراعة محاصيل السوق الأكثر ربحا. ومن ثم تمتعوا بفائض ساعدهم على الوفاء بحاجاتهم الترفيهية. أما شريحة الملاك من ٢٠-٥٠ فدانا فأكثر وأساسها الخاضعون للإصلاح الزراعى ومن لحق بهم ممن اشتروا من تصرفات كبار الخاضعين اقتحمت مجالات الأنشطة الرأسمالية النوعية مثل إقامة مرابى الماشية ومعامل منتجات الألبان ومزارع الشتلات ومعامل التفريخ البلدى والصناعى ومعاصر القصب لإنتاج العسل. كما أصبح بإمكانهم استخدام الآلات على نطاق واسع مثل الجرارات وآلات الرى وكانوا يقومون بتأجيرها لصغار الفلاحين. ■

بفعل سياسة الإصلاح الزراعى انتعشت حالة صغار الملاك (خمسة فدادين فأقل) وأصبحوا أكثر قدرة ووعيا بمصالحهم حتى لقد أخذوا يطالبون بإلغاء أسلوب المزارعة، وبتوسيع الخدمات التعاونية، وبوضع حد لسيطرة الأغنياء على مقدرات الحياة فى القرية



المـــــراجـــــع:

المعلومات الأساسية الواردة فى هذه الدراسة اعتمدت على المراجع الآتية:

- الان ريتشاردز، التطور الزراعى فى مصر ١٨٠٠ - ١٩٨٠، كتاب الأهالى رقم ٣٤/ القاهرة يوليو ١٩٩١.
- عاصم الدسوقى، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٧٦.
- فتحى عبد الفتاح، القرية المصرية: الملكية وعلاقات الإنتاج ١٩٥٢-١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١.
- محمود عبد الفضيل، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨.
- محمود عودة (مشرفا)، مستقبل القرية المصرية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٩.

Assem el-Dessouki, Land tenure-policy in Egypt, 1952-1969, and its effects on the reformation of the Peasantry. In "Land Tenure and Social Transformation in The Middle East, edited by Tarif Khaldi, American University in Beirut, 1984.

و.. الإصلاح الزراعى.. نظرة تاريخية

عـز الـديـن كـامـل

■■ مصر بلد زراعى.. حقيقة جغرافية، واقتصادية.. وبالتالى تاريخية. فحقيقة أن الاقتصاد المصرى، تاريخياً، اقتصاد زراعى أدت إلى محاولات متعددة ومتصلة عبر زمن طويل للتعامل مع حقائق هذا الاقتصاد. أهم هذه المحاولات هى ما اصطلح على تسميته فى نهاية المطاف «الإصلاح الزراعى».

علينا أن نرجع بذاكرتنا إلى أوائل القرن العشرين لنتتبع مشاكل الريف والفلاح المصرى حيث كان الاستعمار البريطانى يجثم على صدر الشعب المصرى وحول مصر إلى مزرعة للقطن المصرى لتصديره كخامة أساسية للمصانع الإنجليزية.. وليحقق الاستعمار أهدافه استخدم أسلوب القمع والترويع للفلاحين وأمامنا نموذج مجسم لأسلوب معاملة الفلاحين وهو حادثة دنشواى فى ١٣ يونية ١٩٠٦.

يومها نجح مصطفى كامل فى أن يستثمر مقاومة الفلاح من أجل أرضه وعرضه وحول قضية الفلاحين من المحلية إلى العالمية وهز الضمير العالمى ليتعاطف مع كرامة الفلاح المصرى وحقه فى حياة حرة كريمة.

وما أن قامت الحرب العالمية الأولى إلا ورفض الفلاحون التعامل مع سلطات الاحتلال مما جعل الإنجليز يعملون على تسخير الفلاحين فى فرق متطوعين عنوة وبالقوة.. واصطيد الفلاحون من بيوتهم وسيقوا إلى جبهات الحرب وميادين القتال.. وهم تحت الحراسة الشديدة، وفى ظهورهم حراب الجنود.. وصودرت المحاصيل بأبخس الأثمان، وتم الاستيلاء على المواشى لاستخدامها فى الحرب والتموين.. وبنهاية الحرب العالمية الأولى كانت البلاد حبلى بالثورة فما أن وجدت الفرصة مواتية لإعلان الثورة فى مصر حتى هب الفلاحون للنضال ضد الاستعمار الإنجليزى ومن أجل «الاستقلال التام أو الموت الزؤام».

ولم تهدأ الثورة إلا بصدور دستور سنة ١٩٢٣ وإقامة النظام البرلمانى.

لقد سار الفلاحون خلف الوفد وأعطوه أصواتهم فى الانتخابات لاستجابته لبعض مطالبهم وإقرارها.. فكان هذا سبباً لمضايقة الكثيرين.. فحاولوا مسخ الدستور وإحالته إلى لعبة فى أيديهم ورغم هذا لم يجد أمثال هؤلاء أى استجابة من الفلاحين وقاوموا أعداء الدستور بأشكال مختلفة.

ففى عهد صدقى مثلاً تجاهله الفلاحون مما اضطره إلى تزييف حفلات ومواكب لاستقباله فى القرى فكان يلبس الخفراء النظاميين العمائم وملابس الأعيان ويسوقهم إلى استقباله.. وبعد صدور دستور صدقى سنة ١٩٣٠ امتنع العديد من العمد والمشايخ عن القيام بمهام وظائفهم وتقدموا باستقالات جماعية رغم العقوبات القاسية التى فرضها صدقى عليهم.

وكان صدى هذا الكفاح أن بدأت الحكومات تعمل من أجل الفلاح ومن أجل اكتسابه فى صفها.. فمن أجل الفلاح تم العديد من المشروعات الاقتصادية والخدمات التى كان محروماً منها مثل:

❖ إنشاء بنك التسليف الزراعى لحماية الفلاح من المرابين.

❖ نشر التعليم بالقرى.

❖ إنشاء المستشفيات ومد القرى بالمياه الصحية.

❖ تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين فى مديريتى قنا وأسوان.

❖ إلغاء السخرة نهائياً.

كل هذه العوامل ساعدت على خلق وعى جديد فى الريف وشخصية جديدة للفلاح المصرى، أدت إلى أشكال من المقاومة والكفاح (حوادث كفر نجم وبهوت وغيرهما).

وفى ١٩٤٩ دعا عبدالرحمن الرافعى فى كتابه «فى أعقاب الثورة المصرية» إلى ضرورة تدخل المشرع فى أمرين مهمين فى حقل العمل الزراعى:

❖ أولاً: تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر وقد حددها عبدالرحمن الرافعى بنسبة إيجارية ملائمة للمالك والمستأجر على حد سواء.. كما طالب بمنع التأجير من الباطن حيث إن هذا النوع من الإيجار يوجد طبقة من الفضوليين تثرى على حساب الملاك والمستأجرين.

❖ ثانياً: تحديد الملكية الزراعية بوضع حد لزيادة الملكيات الزراعية الكبيرة مطالباً بتشريع اجتماعى واقتصادى لعلاج الفروق الهائلة بين أبناء الأمة وسوء توزيع الملكية الزراعية وما يقترن به من ظلم وإجحاف للفقراء.

وفى عام ١٩٤٥ تقدم «محمد خطاب» عضو مجلس الشيوخ إلى المجلس بمشروع قانون يتضمن تحديد نصاب الملكية الزراعية. فيحيله المجلس إلى لجنة الشئون الاجتماعية التى قامت بفحصه ودراسته، ثم انتهت إلى وضعه فى صورة تهدف إلى التوفيق بين حقوق الملاك ومقتضيات المصلحة العامة، حيث رفعت الحد الأدنى للملكية الزراعية إلى ١٠٠ فدان بدلاً من ٥٠ فداناً كما اقترحها المشروع.

على أن أبرز ما يتضمنه هذا المشروع عدم المساس بالحقوق المكتسبة للملاك الحاليين، ولا يسرى على ذريتهم. ولكن بالرغم من التعديلات التى أجرتها اللجنة لصالح الملاك، فإن المشروع لم يكتب له النجاح لأنه عندما نظر بالمجلس بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٤٥، عارضته الحكومة، وقالت أنها معنية بتوزيع الأراضى الأميرية الصالحة للزراعة على صغار المزارعين، وفى تقديرها أن هذا يغنى عن المشروع.

❖ وفى عام ١٩٥٠ تقدم النائب الشاب إبراهيم شكرى عضو حزب مصر الفتاة بمشروع قانونى بتحديد الملكية الزراعية بحد أقصى ٥٠ فداناً، وقد رفض المشروع من أعضاء البرلمان ولاقى المشروع مصير مشروع محمد خطاب وهو التعثر فى اللجان البرلمانية والرقاد الطويل حبيس الأدراج لأنه لم يكن يتسق وطابع هذا العهد الذى يعتمد فى بنيانه العلوى على طبقة كبار الملاك للأراضى الزراعية.

وجاء مشروع الدكتور إبراهيم رشاد والذى يقوم أساساً على فكرة المزارع الجماعية وإلغاء الملكية الفردية وإبدالها بالملكية الجماعية للعاملين فيها كقنبلة أزعجت كبار الملاك وأشعرتهم بأن هناك خطراً يهددهم خاصة أنه صادر من رجل واسع العلم إلى جانب أنه من أغنياء الملاك ويحمل لقب الباشاوية إلى جانب أنه من كبار موظفى الدولة ووصل إلى أعلى المناصب الحكومية.



نجح مصطفى كامل فى أن يستثمر مقاومة الفلاح من أجل أرضه وعرضه، وحول قضية الفلاحين من المحلية إلى العالمية، وهز الضمير العالمى ليتعاطف مع كرامة الفلاح المصرى وحقه فى حياة حرة كريمة





قانون الإصلاح الزراعى:

«فى يوليو ١٩٥٢ قامت الثورة وحسب ما تحكيه الروايات نشر الأهرام مقالاً للدكتور راشد البراوى أستاذ الاقتصاد عنوانه: اقتصادى يقترح إعادة توزيع الثروة الزراعية، وتحديد الملكية. وفى اليوم نفسه استدعى جمال عبدالناصر كاتب المقال، وكلفه بتحويل أفكاره إلى مشروع ما أن طرحه على زملائه حتى قرروا تبنيه وتكليف زميلهم جمال سالم بالتفرغ لدراسته وإعداده فى صورته النهائية مع الدكتور عبدالرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، ونائبه المستشار سليمان حافظ».

كانت مساحة الأرض الزراعية عام ١٩٥٢ أقل قليلاً من ستة ملايين فدان تتوزع ملكيتها بين ثلاث كتل.. الأولى أقل من نصف فى المائة، وتملك وحدها ٣٥٪ من كل الأرض بمعدل ٢٠٠ فدان فأكثر لـ١١٨٠٠ مالك، ونحو ١٤٥ ألف مالك يملكون ٦٠٪ من الأرض بمتوسط ١٢ فدانًا، وأكثر من مليونين يملكون باقى الأرض بمتوسط ٢١ قيراطًا. مما يدل على الخلل الشديد فى هيكل الثروة الزراعية فى مصر.

❖ وارتبط بذلك خلل واسع فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى للدولة، ففى القطاع الزراعى الذى كان له السيادة فى التنمية الاقتصادية، أصبحت الأرض الزراعية تمثل سلعة سوقية تخضع لعمليات التداول والمضاربات، مما ترتب عليه تضخم غير حقيقى فى أسعارها، وترتب على ذلك أن مالك الأرض كان يحصل على ريع من استثمارها يزيد كثيرًا على ما يجب أن يحصل عليه طبقًا للمقاييس الاقتصادية والاجتماعية الصحيحة، وكان ذلك على حساب جهد وشقاء المستأجر الذى لم يكن يحصل على دخل يوازى ما يؤديه من عمل طوال السنة، وبالتالى أهدرت قيمة العمل كعنصر من عناصر الإنتاج، وأصبحت الغلبة لرأس المال، فأصبح صاحبه يحصل على معظم الريع من عوامل الإنتاج.

❖ وتوافق أيضًا مع هذه الأوضاع عدم توافر الرعاية للطبقة العاملة وطبقة المستأجرين، الأمر الذى تلاشت معه الحوافز والدوافع الباعثة على زيادة الإنتاج. فقد كان إهمال هذه الطبقات والضغط عليها باستمرار مؤديًا إلى ضعف قدرتهم على الإنتاج كما حال ذلك دون مساهمتهم بشكل فعال فى عملية التنمية وضآلة حرصهم على صيانة الموارد الزراعية أو المحافظة على خصوبة الأرض ومرافقها.

وفى ظل هذه العوامل الضاغطة على جماهير الشعب صدر قانون الإصلاح الزراعى على ثلاثة محاور رئيسية يمكن أن نجملها فى التالى:

❖ تحديد الملكية الزراعية.

❖ تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.

❖ وضع حد أدنى لأجور عمال الزراعة.. والسماح لهم بتكوين تنظيم نقابى. لذلك فإن القانون قد عاد بالفائدة على خريطة عريضة اختلفت الآراء حول عدد المستفيدين به، فمن أرقام تقول أنهم مليون ومائة ألف.. وأرقام أخرى وصلت إلى المليونين وعمومًا فلا يستطيع أن ينكر أحد أنه كان مؤثرًا فى الاقتصاد المصرى ويعتبر مفترق الطرق فى اقتصاد القلة والانطلاق إلى الاقتصاد المجموع الأعظم.

ولم يكن قانون الإصلاح الزراعى يعنى فقط توزيع الأرض على المعدمين، بل كان توسيع طبقة صغار الملاك وانصاف المستأجرين بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر تمشيًا مع مبدأ «الأرض لمن يزرعها» وكذلك الاعتراف بالعمال الزراعيين بوضع حد أدنى لأجورهم إلى جانب السماح لهم بالتنظيم النقابى وعمل اتحاد عام للعمال الزراعيين يدافع عن حقوقهم ويفتح أمامهم فرصًا أكبر للعمل للارتقاء بمستوى عيشتهم.

لقد أدت الزيادة فى دخل هذه الطبقات الثلاث إلى ارتفاع مستوى معيشتهم وزيادة القوة الشرائية عندهم، نشأ عنه ارتفاع ملحوظ فى استهلاكهم من السوق المحلية.. ونتيجة لذلك اتسعت الطاقة الإنتاجية فى ميادين الصناعة والتجارة والخدمات لمواجهة الزيادة فى الطلب وتلبية احتياجات هذه الطبقة الجديدة والتى كانت متدنية فى استهلاكها مما أدى إلى خلق ظروف ملائمة للتنمية والاستثمار.

فالأرقام تقول إن هناك ثمانى عشرة محافظة توجد بها مناطق للإصلاح الزراعى وتغطى هذه المساحات سدس مساحة الأرض الزراعية فى مصر ووصلت جملة مساحة زمام أراضى الإصلاح الزراعى ٧٠٨,٠٠٠ ألف وستمائة وستة وستين فدانًا، ووصل عدد الجمعيات التعاونية التى تدير هذه الأراضى إلى ٦٨٧ جمعية محلية تجمعها ٧٠ جمعية مشتركة تضمها ١٨ جمعية مركزية ويتحدون جميعًا فى جمعية عامة على مستوى الجمهورية.

وتشير الدراسات الميدانية التى تمت على فلاحى الإصلاح الزراعى أن الفلاح فى مناطق الإصلاح لم يعد يولى اهتمامه إلى الأرض فقط ولكنه اتجه إلى المشاريع الزراعية سواء تربية الماشية أو تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية أو امتلاك وسائل نقل المحاصيل والآلات الضخمة التى تساعد فى الزراعة أو مناحل العسل كل ذلك من أجل مزيد من الدخل.. حيث إن ٢٦٪ من المنتفعين يمتلكون مشروعات زراعية صغيرة أى أن رأس مالها أقل من ٥٠ ألف جنيه بينما يمتلك ١٤٪ مشروعات زراعية متوسطة رأس مالها أكثر من ٥٠ ألف جنيه.

وإذا انتقلنا للجانب الاجتماعى نجد أن نسبة ٨٥٪ من المنتفعين يقطنون بيوتًا مبنية بالطوب الأحمر وتحتوى على أحدث الأجهزة التى تساعد على المعيشة.

تطور الملكية الزراعية:

بنظرة موضوعية لنظام حيازة الأرض عام ١٩٥٢ نجد أن هرم الملكية الزراعية كان يمثل الهرم المقلوب فالقاعدة العريضة من الملاك والذين يملكون أقل من ٥ أفدنة ٩٤٪ من مجموع الملاك ويملكون ٣٥٪ من الأرض الزراعية فى حين أن الذين يملكون أكثر من ٥٠ فدانًا كانت نسبهم ٤,٠٪ ولتوضيح الرقم يمكن القول إن ٤ فى الألف يملكون ٣٣٪ من جملة المساحة المنزرعة أما اليوم بعد مرور ٥٠ عامًا فإن الهرم أصبح أكثر اعتدالاً، فالقاعدة أصبحت تمتلك ٦٦,٥٪ من جملة الأراضى والتى أصبحت تمتلك ١٩,٦٪ من المساحة المنزرعة.

والظاهرة الواضحة هى اتساع قاعدة أصحاب الملكية الزراعية الصغيرة والمتوسطة وهما من أشد الطبقات فاعلية فى النمو والتوازن، وعليهما يعتمد الاستثمار والإنتاج وخاصة فى ظروف مصر حيث إن التربة الزراعية من أخصب الأراضى فى العالم وتحتاج إلى التعامل معها بأسلوب التوسع الرأسى ويظهر هذا واضحًا فى زيادة إنتاجية العديد من المحاصيل، وأحسن مثالين على ذلك القصب الذى ارتفعت إنتاجيته بنسبة ٩٥٪ والأذرة الهجين التى زادت بنسبة ١٨٠٪ لاستخدام تقاوى محسنة إلى جانب الارتفاع بالمعاملات الزراعية وزراعة الأذرة فى الميعاد الملائم وتطبيق العمليات الزراعية المتقدمة.

وكان من شأن التطور الجذرى الذى صاحب تغيير هرم الملكية فى مصر وأصبحت قاعدته عريضة وقمته محدودة أن يكون تقدير المواطن على أساس شخصه وعمله وما يبذله من جهود مستمرة فى عمليات التنمية والإنتاج وليس على أساس ما يملكه من أرض زراعية أو موارد رأسمالية. فقد نشأ عن هذا التغيير أن أصبح للفلاح صوت مسموع فى تقرير سياسات البلاد. وبدأ يساهم إيجابيًا فى برامجها المختلفة مما فتح الباب على مصراعيه لديمقراطية جديدة لطبقة الفلاحين عامة والتى كانت محرومة كلية من أن تشارك فى الحياة النيابية.. حيث تقرر بالميثاق أن لا تقل نسبة التمثيل للعمال والفلاحين فى المجالس الشعبية والتشريعية عن ٥٠٪. وكان طبيعيًا أن ترتفع مكانة الفلاح ووزنه الاجتماعى بصدور قانون الإصلاح الزراعى وزوال كل عوامل الضغط والإذلال الذى كان يتعرض له كما زال عنه كل ما كان من شأنه خنق إرادته أو التحكم فى رزقه ورزق أولاده.



إن التقييم المنصف للإصلاح الزراعى.. اليوم.. وبعد مرور ٥٠ عامًا على صدور القانون يقول إن الإصلاح الزراعى قد نجح وحقق النتائج المرجوة منه..

بنظرة موضوعية لنظام حيازة الأرض عام ١٩٥٢ نجد أن هرم الملكية الزراعية كان يمثل الهرم المقلوب فالقاعدة العريضة من الملاك والذين يملكون أقل من ٥ أفدنة ٩٤٪ من مجموع الملاك ويملكون ٣٥٪ من الأرض الزراعية



فعند إصدار القانون كان أعداء تقدم الفلاح وبخاصة الموتورون يشككون فى إمكانية نجاح الفلاح فى أن يتملك الأرض ويجدد زراعتها ويزيد إنتاجها ولكن كان المشرع للقانون ذا نظر ثاقب بأن نص على أن تعاونيات الإصلاح الزراعى حتمية لمساعدة المنتفعين فى إدارة الأراضى الموزعة والتى استولى عليها من كبار الملاك ودفع عجلة الإنتاج بها.. وقد نجحت هذه التعاونيات فى اجتياز مرحلة انتقال ملكية وإدارة هذه الأراضى والتى بذل أعداء الإصلاح الزراعى كل ما لديهم من وسائل غير مشروعة لعرقلة مسيرة هذا الاتجاه الإصلاحى للمجتمع الزراعى أملاً فى العودة إلى القديم.. لكن المطلوب اليوم نظرة موضوعية لتقوية بنيان الإصلاح الزراعى وتعظيم جوانب الاستفادة منه.

جمعية تعاونية واحدة:

إن المشرع عندما جعل الانضمام للجمعية التعاونية للإصلاح الزراعى شرطًا للانتفاع بالأرض كان يهدف فى ذلك الوقت إلى نجاح المنتفعين فى استمرار زراعة الأراضى وتوفير الحماية اللازمة لهم للاستمرار فى زيادة الإنتاج وقد كانت فعلاً تجربة ناجحة مكنت المنتفعين من المحافظة على إنتاجية الأرض بل وزيادة الإنتاج واضحة إلى جانب إقامة بنيان تعاونى قوى أمكنه إقامة مشروعات اقتصادية عملاقة ساهمت بصورة فعالة فى حماية الأمن الغذائى للبلاد.

وينص قانون التعاون صراحة على عدم جواز إقامة جمعيتين لهدف واحد فى القرية الواحدة فلابد من أن نصحح هذا التجاوز الذى وافقنا عليه لظروف خاصة وفى مرحلة معينة كان لها مردود كبير فى ذلك الوقت أما اليوم وقد أصبح فلاح الإصلاح الزراعى مالكًا للأرض بعقد ملكية لا يختلف عن فلاح خارج الإصلاح الزراعى فلابد من دمج الجمعيات داخل القرية الواحدة والالتزام بقانون التعاون.

هيئة عامة للتنمية الريفية:

إن الريف المصرى يحتاج إلى آلية نابعة من واقعه ولها خبرات ميدانية صادقة لدراسة مشاكله ووضع خطة تنفيذية محكمة يقوم بتنفيذها وتقود العمل الجماهيرى لحل المشاكل المتراكمة فى الريف المصرى بأسلوب علمى متسلحين بالخبرة التنفيذية المكتسبة من واقع الاحتكاك الطويل بجموع الفلاحين.

فهناك العديد من المشاكل فى الريف تقف حائلاً دون انطلاقه والارتفاع بمستواه الحضارى لتضييق المسافة بين القرية والمدينة.. ويمكن أن نجمل أهم ثلاث قضايا رئيسية تعتبر من المشاكل الحيوية والتى تحتاج إلى أسلوب غير تقليدى فى حلها والتخلص منها فى التالى: الانفجار السكانى وتفتت الملكية وتنمية ريفية متكاملة.

وهى قضايا لن نستطيع أن نخطو فيها خطوات ملموسة دون أن نتعامل معها معاملة خاصة. فهى مشاكل ريفية وذات طابع زراعى ولن نستطيع أن نحلها بدون مؤسسة ذات طابع خاص لها جذور ريفية وحققت إنجازات ملموسة فى تغيير وجه الريف.. وأعتقد أننا لن نجد مؤسسة لها بصمات فى الريف ونجحت فى تحقيق إنجازات رائدة كالهيئة العامة للإصلاح الزراعى.

المالك والمستأجر:

كانت العلاقة بين المالك والمستأجر قبل الثورة غير منصفة للمستأجر بعد أن ارتفعت قيمة الإيجار لأسعار خيالية جعلت الملاك يحصدون كل ناتج الأرض والفلاح لا يسترد قيمة عمله وجهده طوال العام.. فكان القانون منصفًا بأن حدد القيمة الإيجارية وجعل العلاقة ثلاثية: المالك.. المستأجر.. الجمعية التعاونية ووفر للمستأجر كل الضمانات لإيقاف أى تلاعب أو غش فى تطبيق القانون واستمر الحال إلى بداية الثمانينيات حيث بدأ العمل بنظام السوق الحر وأطلقت أسعار المحاصيل الزراعية فأصبح الفلاح المستأجر مستفيدًا بزيادة الأسعار للمحاصيل الزراعية دون أى استفادة تذكر للمالك وأخيرًا تم عمل فترة انتقالية انتهت عام ١٩٩٦ حيث تركت القيمة الإيجارية لقانون العرض والطلب وآليات السوق.



إن ترك القيمة الإيجارية لقانون العرض والطلب يشترط فى تطبيقه ألا تكون هناك ندرة فى أحد عناصر العلاقة الإيجارية وكلنا نعرف أن الأرض الزراعية فى مصر محدودة المساحة فى حين أن طالبى التأجير أعدادهم غير محدودة فإن ذلك يتسبب عنه اتجاه العلاقة لغير صالح المستأجر وبالتالى إهدار حقوقه فى الحصول على دخل عادل من العملية الإنتاجية ويتمشى مع ذلك تضاؤل أو انعدام الحوافز المؤدية إلى استغلال زراعى كفء، والنتيجة المتوقعة هى سوء استخدام الموارد الزراعية، وتقع آثار ذلك بصورة مباشرة وأشد وطأة على المستأجرين كطبقة تمثل الطرف الضعيف بسبب عدم حيازتها لموارد رأسمالية ثابتة، تدعم مكانتها وتقوى من طاقتها التنافسية فى منوال الاستثمار الزراعى، وثمة فرق واضح بين من يملك ومن لا يملك فى مجال الحيازة الزراعية مما يستوجب أن نعمل لإزالة المساوئ والشرور التى تحيط بالنظم الإيجارية والتى تهدد حقوق أحد أطراف العلاقة الإيجارية.

العمال الزراعيون:

صدر قانون الإصلاح الزراعى متضمنًا بابًا خاصًا لهذه الطبقة المهضومة الحق ونص القانون على إنشاء لجان لتحديد حد أدنى لأجورهم وكذلك حقهم فى تشكيل نقابات لهم إلى جانب نقابة عامة على مستوى الجمهورية لترسم لهم خطوات المستقبل وتدافع عن حقوقهم المهضومة.

وجاءت فترة الستينيات وتمت العديد من التجارب للأخذ بأيديهم وتنظيم طرق تشغيلهم إلى جانب الجديد من الرعاية الاجتماعية والثقافية ثم كانت الثمانينيات والهجرة المكثفة للعمل فى الدول العربية وأصبحت العمالة فى الريف من العملات النادرة وارتفع أجر العامل بشكل ملحوظ غير أنه بعد حرب الخليج الأولى انقلب الميزان وتمت عودة الأغلبية من معظم الدول العربية وأصبحت العمالة الزراعية تعانى من مشكلتى البطالة والبطالة المقنعة لذلك فمن الواجب أن تتضمن خطة النقابة العامة لعمال الزراعة النقاط التالية لحماية مستقبل عمال الزراعة:

. تنشيط خطة التوسع الزراعى الأفقى والخروج من الوادى الضيق ومن مساحة ٤٪ إلى تعمير الصحراء باستثمارات زراعية وصناعية وسياحية.

. تشجيع تصنيع المعدات الزراعية ونشر استخدامها فى الريف وذلك فى ورش صغيرة داخل المناطق الريفية وكذلك الورش الخاصة بصيانتها وذلك فى إطار التعاون مع معهد بحوث الزراعة الآلية وحتمية استصلاح الأراضى لتقديم العديد من المشروعات الرائدة وفى ظل برامج التدريب المتكاملة معها بعد دراسة تفصيلية لحاجة الأسواق.

. الاتجاه إلى تشغيل المرأة الريفية فى الأنشطة غير الزراعية بالأرض الجديدة وكذلك فى مشروعات النسيج وتصنيع المنتجات الزراعية بهدف التصدير للأسواق الخارجية.

. التوسع فى التصنيع الزراعى المرتبط بإنتاج الأرض مما يحقق امتصاص جزء من فائض العمالة الريفية.

. إعطاء عمال الزراعة الأولوية فى استئجار أو تملك الأرض الجديدة وتوفير الحوافز المادية لهم للاستقرار فى المجتمعات الجديدة.

. وضع خطة طويلة المدى لتدريب الأعداد المتزايدة من عمال التراحيل تدريبًا مهنيًا وفنيًا على استخدام الآلات الزراعية والأساليب الحديثة فى الرى والتسميد وتطهير الترع باستخدام الآلات وصيانتها ثم بعد ذلك تدريبهم تدريبًا فنيًا متقدمًا للعمل بمشروعات التصنيع الزراعى ■

ثمة فرق واضح بين من يملك ومن لا يملك فى مجال الحيازة الزراعية مما يستوجب أن نعمل لإزالة المساوئ والشرور التى تحيط بالنظم الإيجارية والتى تهدد حقوق أحد أطراف العلاقة الإيجارية

